مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: جدلية العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة الجزائر نموذجاً
اسم الكاتب: د. نزار جزان، ساعود جمال ساعود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4705
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

جدلية العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة
الجزائر نموذجاً

الدكتور نزار جزان*
ساعود جمال ساعود**

(تاريخ الإيداع 29 / 3 / 2015. قُبِل للنشر في 31 / 5 / 2015)

□ ملخّص □

تمثّل البلدان العربية حالة فريدة من حيث امتلاكها لقدرات اقتصادية لا بأس بها، في حين لم يشهد مستوى معيشة مواطنيها التحسن المطلوب، مما يوحي بوجود خلل معين في أسلوب استثمارها لمواردها، الأمر الذي قد يرجع في بعض أسبابه إلى أسلوب إدارة الحكم من حيث كفاءة هذه الإدارة وفعاليتها، إضافة إلى طبيعة الشروط البنيوية التي تتطلبها مثل هذه الإدارة . وقد تم إدراج البعد التقني المتعلق بكفاءة الإدارة بوصفه جزءا من مفهوم الحكم الرشيد ، بالإضافة إلى باقي الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تلاقت مع أبعاد التنمية المستدامة في صدد العلاقة الناشئة بينهما كالبعدين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ إن مقتضيات نجاح التنمية المستدامة في استثمار أمثل للموارد سواء الاقتصادية أو البشرية لا يستقيم من دون وجود إدارة عقلانية با لمقومات نفسها وخصائص الحكم الرشيد يضمن وجودها تحقيق نتائج سياسية، علاوة على النتائج الاقتصادية والإجتماعية التي تخدم تطور الدول و لا سيما في البلدان العربية التي تفتقر مقومات تؤهلها لذلك كموضع الدراسة مثلاً .

* مدرس_ قسم الدراسات السياسية _كلية العلوم السياسية_ جامعة دمشق– دمشق– سورية.
** طالب دراسات عليا (ماجستير) _ قسم الدراسات السياسية _كلية العلوم السياسية _جامعة دمشق– دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

Dialectical Relationship Between Good Governance And Sustainable Development Algeria Model

Dr. Nizar Jazan*
Saoud Jamal Saoud **

(Received 29 / 3 / 2015. Accepted 31 / 5 / 2015)

□ ABSTRACT □

Arab countries represents a unique case in terms of ownership of economic capabilities of a good while living of its citizens to improve the required level not seen, which suggests the existence of a specific defect in the investment of resources which may be due to some reasons to governance style in terms of the efficiency of the administration and effectiveness of the method, In addition to the nature of the structural conditions required for such administration, where he was the inclusion of the technical dimension of efficient administration as part of the concept of good governance, as well as other political, economic and social dimensions which converged with dimensions of sustainable development in the process of evolving relationship between the political, economic and social Kapadia, as the requirements of sustainable development success in investment optimum resources, whether economic or human is not correct without a rational management of the same elements and characteristics of good governance ensures the existence achieve political results, as well as economic and social outcomes serve the development of countries, especially in the Arab countries, which has the potential to qualify for example, as a placement study.

*Assistant Professor, Department of Political Studies, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus, Syria.
**Master Student, Department of Political Studies, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus, Syria.

مقدمة:

شهدت ثمانينيات القرن العشرين ترويجاً لمفهوم الحكم الرشيد في أدبيات الفكر السياسي، في محاولة لربط جوانب قوة الدولة مع بعضها بقصد توظيفها لخدمة تطورها ككل، فبرز المفهوم بمعنى الموجّه لعملية إدارة الدولة في صدد العلاقة التداخلية بين السياسة والاقتصاد ليخرج مفهوم الحكم الرشيد عن المعنى التقليدي مركزاً على البعدين التقني والاقتصادي والاجتماعي ليُستدل على مدى التلاقي بين المفهومين(الحكم الرشيد والتنمية المستدامة) من خلال التداخل الحاصل بينها والذي ظهر في كلا الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية من حيث الأهداف التي تطمح بالنتيجة لتحقيقها والتي تصب في مصلحة تطور الدول خاصة التطور التنموي . ويبرز الخلاف حول ماهية العلاقة بينهماو لا سيما في الحالة العربية بسبب استنزاف ثرواتها نتيجة الفصل الذي كثيراً ما يحصل بين أطراف العلاقة . تتميز أغلب الدول العربية كالجزائر بثروات هائلة قادرة على نقل الدول العربية إلى مصاف الدول المتقدمة، ولكن ذلك يفشل دائماً بسبب طبيعة الحكم في هذه الدول التي تربط بين الحكم الرشيد بالمعنى التقني له المتجسد بإدارة فعالة وذات كفاءة، وبين تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية شكلياً فقط . وأما من الناحية الفعلية ، فهناك فصل شبه كامل يُستدل عليه من زيادة معدلات النمو الاقتصادي من دون تقدم مستويات المعيشة للمواطنين والتي تؤثر بدورها على الوضع السياسي. و قد يكون من الضروري البحث في العلاقة الجدلية التي تجمع كلاً من الحكم الرشيد والتنمية المستدامة نظراً لأهمية تلازمهما في أيّ عملية تهدف إلى تقدم الدولة وتطورها.

فرضية البحث:

تستدعي عملية الاستثمار الأمثل لطاقات الدولة بشقيها الاقتصادي والبشري ضرورة وجود إدارة رشيدة في الحكم تتمتع بالكفاءة والفعالية لتوجّه ممارسة السلطة السياسية لعملية الاستثمار هذه بشكل يجنّبها هدر مواردها، نظراً لوجود علاقة تلازم وتكامل بينهما ولا سيما في البلدان العربية التي تشهد خللاً في العلاقة بين الطرفين: الحكم الرشيد من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

إشكالية البحث:

شهدت معظم البلدان العربية ظاهرة الفشل التنموي رغم ثرواتها المقبولة في أيّ عملية تستهدف إحداث تقدم تنموي متعدد الجوانب بشكل أبرز ضرورة تلازم أيّ عملية تنموية مع وجود إدارة رشيدة تتمتع بالكفاءة والفعالية،و تضمن في حال وجودها تحقيق نتائج تنموية وسياسية فعالة تكون محور أيّ عملية تستهدف تقدم تلك البلدان وإلا ستكون عملية غير متكافئة تستنزف مواردها.

يطرح البحث مجموعة من الأسئلة:

1- ما هي الأبعاد التي يتضمّنها كل من مفهومي الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وما هي طبيعة العلاقة بين هذه الأبعاد التي توضح ماهية العلاقة بين المتغيرين في الحالة العربية؟

2- ما هي أبرز آليات الحكم الرشيد التي تضمن، في حال تم تطبيقها، إنجاز عمليات تنمية مستدامه فعالة؟

3- ماهي المحددات أو المؤشرات التي نستدل بوساطتها على وضع العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في نموذج الدراسة المقترحة؟

أهمية البحث وأهدافه:

يتمتع الموضوع بأهمية عملية تكمن في كون البحث يركز على أهمية اتصاف إدارة الحكم بالعقلانية في ظل الربط الحاصل بينها وبين عملية التنمية المستدامة خاصة، في حالة البلدان العربية التي يتمتع الحكم فيها بعدة خصائص تتعارض مع قيام حكم رشيد يدير أي عملية تستهدف تنمية موارد الدولة الاقتصادية والبشرية.

والأهمية العلمية تبرز في كونه بحث جديد يثبت أهمية تثبيت دعائم الحكم الرشيد لترشيد طاقات الدول ، وقد يكون مرجعا يرجع إليه.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد سمات من مفهومي الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وبعديهما، وكذلك لتوضيح التداخل الحاصل بين المتغيرين، وشرح خصائص الحكم في البلدان العربية التي انعكست سلباً على العلاقة بين المتغيرين في الحالة العربية موضع الدراسة، إضافة إلى منهج دراسة الحالة لكونه يتخصص بدراسة حالة الجزائر عمّا عداها من الدول الأخرى. المطلب الأول: تأصيل المفاهيم النظرية لـ "الحكم الراشد والتنمية المستدامة".

النتائج والمناقشة:

خطة البحث:

أولاً: ماهية الحكم الرشيد (أبعاده وآلياته).

ثانياً: ماهية التنمية المستدامة (تعريفها ومؤشراتها).

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

رابعاً: التنمية المستدامة في الجزائر في ظل آليات الحكم الرشيد.

أولا: ماهية الحكم الرشيد (أبعاده وآلياته):

أ-تعريف الحكم الرشيد:

كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح. و قد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديدين يضافان إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات.

يرجع هذا الاختلاف والتعدد في التعريفات حول الحكم الرشيد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وسنحاول فيما يلي رصد أهم التعريفات حول هذا المصطلح(1):

يقصد به أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، لتسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق التشاور، والمشاركة والشفافية في القرار(2)، ويشار كذلك للحكم الرشيد على أنه عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها.

ويمكن القول بإنه عبارة عن شكل الحكم الذي يقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوّع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويجب أن يؤدّي إلى تحقيق مصلحة الشعوب.

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الرشيد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"(3)، وهكذا يمكن بناءً على التعريفات السابقة الوصول إلى وضع إطار نظري لماهية الحكم الرشيد، إذ يقصد به انشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة ،وتخضع للمساءلة، ويعدها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعدونها مؤسسات تعمل على تمكينهم ، إضافة أنه يعزز سيادة القانون ويكفل وضع الأسبقيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسعة النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا في صنع القرارات المرتبطة بتوزيع موارد التنمية (4).

ب–أبعاد الحكم الرشيد:

– **البعد السياسي:** يرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الرشيد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظاما إعلاميا يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن(5).

– **البعد التقني:** المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها، وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفون غير خاضعين إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة(6).

– **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** و يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذلك علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة (7).هكذا توضح لنا هذه الأبعاد أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فعّالة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية إذ إن توفر هذه المتطلبات يفيد في القضاء على الفساد،ولذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ،ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الرشيد)، و بناءً على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح و عقلانية الحكم داخل الدولة، ومدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم و ضمان حرياتهم.

ج-عناصر الحكم الرشيد:

تتحدد عناصر الحكم الرشيد من خلال:

_ تحسين مستوى الوعي العام: لذلك لابد من الارتقاء بالمستوى الثقافي للمواطنين والقضاء على الجهل والأمية، بما يكفل تغليب المصالح العامة على المصالح الشخصية الضيقة، وتغذية ولاء الموظف العام للدولة وللمرفق الذي يعمل فيه وإضعاف ولائه الضيق.

_ التخلص من الآفات الاجتماعية عبر تربية أفراد المجتمع تربية أخلاقية لمكافحة كافة الأمراض الاجتماعية والأخلاقية عبر التأكيد على تعزيز الخلق الفاضل لدى المواطنين، والتعريف بالعقوبات التي تقررها القوانين الوضعية.

– الديمقراطية: تتجسد من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية المُصلِحَة والمبنية على أرض الواقع، بمعنى تجسيد نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

– حقوق الإنسان: من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتتجّه خصائصها من خلال إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة، والمساواة، وعدم التمييز بين الأفراد .

– سيادة القانون: بمعنى احترام المبادئ القانونية وأ حكامها التي تساعد على إرساء قواعد العدالة، وتفعيل آليات حلّ النزاعات بالطرق القانونية، وإلى المساواة أمام القانون، وحق التقاضي وأن تنظر القضايا محكمة مستقلّة وأن يكون القضاة والمحامون مستقلّون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل، ويتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الانجاز.

– تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الرقابة الفعّالة في الإدارة العامة والخاصة: إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحاكمية الرشيدة، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

– الإدارة الحكومية: تنبع ضرورة وجود الإدارة الحكومية من أهمية العمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الشعب شريكا في هذه الثروات، وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

– دور الإدارة المحلية في الحكم اللامركزي:يتوجب على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (لحكومة داخلية محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع، وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وواجباته وتوعيته، لأن الحاكمية الرشيدة تتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وليس فقط للحكومات، وهي توسع دائرة الحرية من خلال بناء نظام معرفي يعزز بناء وعصرنة النظام السياسي وترتيب أولويته.

د-آليات الحكم الرشيد:

يمثّل الحكم الرشيد، حسب تصوّر مركز دراسات وبحوث الدول النامية، في جوهره إدارة شؤون الدولة، ويتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم، وتتباين آليات الحكم الرشيد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما

يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي، ولكن عموماً يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي:

– **الشفافية:** من أهم خصائص الحكم الرشيد ،وهي إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي تسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها (8).

– **المشاركة:** بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين أفرادا وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. ويمكن أن تعني المشاركة المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية، كما تضمن المشاركة دورا فعالا للمجتمع المدني ويجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم ، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة(9).

– **حكم القانون (سيادة القانون):** بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على تطبيق القانون والمساءلة، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة ومن دون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية، وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص(10).

– **المساءلة:** بمعنى أن يكون جميع المسؤولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته من دون استثناء(11).

– **الإجماع:** يعني الإجماع أنّ جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات، وبذلك يكون الإجماع في حقيقته عملية قانونية لاتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على الصالح العام في حال التعارض مع المصالح الشخصية الضيقة (12).

– **المساواة:** يدخل التركيز على المساواة في إطار ترسيخ مبدأ المواطنة، و يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة أمام القانون لكونهم يتمتعون بحقوق، ويترتب عليهم واجبات في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة(13).

– **الكفاءة:** الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع(14).

– **العدل:** والمقصود هنا تكافؤ الفرص و يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

– **الرؤية الاستراتيجية:** تتحدد الرؤية الاستراتيجية بمفهوم التنمية بالشراكة بين كل القطاعات والمؤسسات في الدولة من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول(15).

– **اللامركزية:** إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها، تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

إذن السياسات التي ترسمها الحاكمية يجب أن تكون منهجية وتلبي مصالح المواطنين عامة، و تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قدم المساواة ، ومن ثم استيعاب مضامين المن الجديد بمفهومه الموسع و الذي يركز في جوهره على ضمان امن الأفراد داخل دولهم أو تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين، و يتم ذلك من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي.

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة (تعريفها ومؤشراتها):

مر مفهوم التنمية بأربع مراحل: في أولها، جرى التركيز على النمو الاقتصادي، وفي ثانيها، على التنمية البشرية، وفي ثالثتها، على التنمية البشرية المستدامة، وفي رابعها، على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل، إذ أصبحت التنمية محوراً مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، وقد عرّف إعلان " الحق في التنمية " الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 عملية التنمية بأنها " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية "، وحتى لا تظلم الأجيال القادمة، بسبب استنزاف الأجيال الحاضرة لجميع الموارد، ظهر ما يعرف بـ " التنمية المستدامة " والتي جاء تعريفها في مؤتمر الأمم المتحدة عام 1987 بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ".

إنّ التنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، و نظام اقتصادي، و نظام اجتماعي، ويعني النظام الأول القدرة على التكيّف مع المتغيّرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التخليق والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة وليس جائرة الاستخدام. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وأخيراً النظام الاقتصادي، وهو يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى: التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، و تحسين إنتاجية الفقراء، وتبنّي أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع ، فالتنمية المستدامة حسب هذا المنظور الجديد هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية و الإدارية مع التركيز طبعاً على عنصر الاستمرارية التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نتائج هذه العملية التنموية المستمرة التي تهدف إلى الإقلال من الفقر وكفالة التعليم وتوفير الخدمات الصحية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد بشكل مستمر ومتواصل، أي أن الأجيال المقبلة ستكون لها القدرة نفسهاعلى التطور كالجيل الماضي(16)، والقضاءعلى

البطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة ليتمكن كل من هو قادر إلى سوق العمل ومن باب التوضيح للتصرف على النحو السابق، فإن التنمية المستدامة تعمل على ضبط التزايد المفرط وغير المنظم للسكان، بسبب العلاقة العكسية بين السكان ومستوى المعيشة، فكلما زاد عدد السكان كلما فتح ذلك المجال لاحتمالات زيادة الفقر والتخلف، بسبب عدم قدرة الدولة على تلبية حاجيات السكان المتزايدة مقابل النذرة في الموارد، كما تتضمن عنصر التوزيع العادل والمتوازن لهذه الموارد بطريقة عقلانية تسمح بتلبية حاجيات كل المواطنين.

تعتبر التنمية المستدامة ظاهرة مركبة تشتمل على أبعاد متعددة، وقد صدر تقرير عن معهد الموارد العالمية يتضمن 20 تعريفا للتنمية المستدامة، اشتمل على مختلف أبعادها، و قسم هذه التعريفلت إلى أربع مجموعات: اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية(17)، فعلى الصعيد الاقتصادي تعني التنمية المستدامة بالنسبة إلى الدول المتقدمة إجراء تخفيض استهلاك الطاقة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر،أما على الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية، وأما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية، وعلى الصعيد التكنولوجي تتجلى في دور العامل التكنولوجي في الإنتاج المحلي الذي يتجسد في القدرة على مواكبة التغييرات المستمرة في البيئة التي تعمل فيها وخصوصاً التغييرات التكنولوجية والتي تتضمن استعمال الطرق الحديثة في عمليات الإنتاج من اجل زيادة الإنتاجية أو تحسين نوعية الإنتاج، ما أوجب الاهتمام بالتغيير التكنولوجي حتى أصبح مطلباً أساسيا للنهوض في ظل التغييرات المتسارعة في بيئة العمل سعياً للاستثمار الأمثل لموارد الدولة.

على الرغم من اختلاف هذه التعريفلت حول مضامين التنمية المستدامة، نرى أن القاسم المشترك بينها يكمن في أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة(18).

إذا وبناءً على هذا يمكن القول بلن التنمية المستدامة هي: وعملية واعية،و معقدة،و طويلة الأمد،و شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية،و السياسية والثقافية البيئيةو تستطيع الدولة من خلالها تحقيق متطلبات الأمن الإنساني الشامل.

ب-مؤشرات التنمية المستدامة:

يمكننا تحديد العديد من المؤشرات أهمها(19):

-**المشاركة والتمكين:** وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.

-**التعاون:** وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية مصدرا أساسيل لإشباع الذاتي الفردي، و التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.

-**العدالة في التوزيع:** وتشمل الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم.

-**الاستدامة:** وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم

-**الأمان الشخصي:** ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

ثالثا: طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة:

توصلت مختلف الدراسات المعاصرة في ظل التطورات الكبيرة والمستمرة التي تشهدها مختلف أدبيات التنمية إلى إمكانية حصر الشروط السياسية، إذ تم إعادة توجيه دراسات التنمية نحو مسارات جديدة تؤكد صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات من دون تمييز و يقود الالتزام بها بالضرورة إلى حسن الحكم أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة و المجتمع (الحكم الرشيد) والذي ترتبط بدورها بكل من الشفافية و توسيع نطاق المساءلة، وعلى هذا النحو برزت مفاهيم حسن الحكم و الشفافية والمساءلة شروطا أ سياسية للتنمية في ظل المستجدات على الساحة الدولية، كما ينمو على الصعيد نفسه الاهتمام بمجموعة المخاطر التي يمكن أن تهدد تواصل العملية التنموية ومن أهمها الفساد الإداري والسياسي، نظراً لما تمثله من تأثير سلبي على كل من مشروعية النظام واستقراره في كثير من دول العالم الثالث(20).

ينعكس مفهوم الحاكمية الرشيدة وأثرها على التنمية من خلال تعزيز مفهوم الديمقراطية الذي يعتمد أساسا على المشاركة بين جميع أفراد المجتمع في إدارته وتنميته. ولكون التنمية بمفهومها الشامل مرتبطة ارتباطا وثيقا بالديمقراطية وتعزيز العدل وتحقيق المساواة وسيادة القانون، على جميع الحكومات أن تراعي في سياساتها نشر وتعميق مفاهيم الديمقراطية من تعددية حزبية واحترام الرأي والرأي الآخر، وفتح مجالات للحوار، وحرية صحافة مسؤولة وإجراء الانتخابات النيابية بشكل مستمر ودورات منتظمة، وأن تعمل الحكومات على تعزيز مفهوم الشراكة من اجل التنمية تحت مظلة سيادة القانون من جهة، ومشاركة ممثلي الشعب في صياغة السياسات العامة للدولة من جهة أخرى ومن ثم فالحكومات مطالبة أن تراعي في صيغتها للتشريعات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحاكمية الرشيدة من منطلق علاقتها بالتنمية بان تعمل على المساعدة بشكل كبير إلى توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح الذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها(21).

ويمكن إطلاق الحكم من خلال علاقة الحاكمية الرشيدة بالتنمية من خلال تحديد ماهية الحكم الرشيد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. نستخلص من هذه الشروحات والمفاهيم أن الحاكمية الرشيدة مرتبطة ارتباطا وثيقا وهي ضرورية لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة، ويمكن أن نحدد عناصر الحاكمية الرشيدة وعلاقتها بالتنمية من خلال المرتكزات الآتية(22):

1-ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.

2-احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

3-التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

4-احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

5-إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

6-اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.

ومن خلال تمكين العلاقة بين الحاكمية الرشيدة ومفهوم التنمية على الدول أن تقوم بتشجيع الاستثمار، وبالأخص استثمار الموارد البشرية، والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة، ويساعد كلا من الحكم الرشيد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة، والى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن، ومن خلال ما تم ذكره فان الحاكمية الرشيدة يمكن أن تقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر إذ يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو آمني أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي ، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحاكمية الرشيدة تعمل على إدخال الإصلاح تطلعا منشودا للمجتمعات العربية.

رابعاً: تجربة التنمية المستدامة في الجزائر في ظل آليات الحكم الراشد:

عرفت الجزائر انتقالاً ديمقراطياً نسبياً خلال أواخر الثمانينيات، بعد تبني التعددية الحزبية وإصدار مراجعتين دستوريتين لسنتي 1989 و1996، حولت من خلالهما تعديل المسار الديمقراطي ليكون أكثر واقعية بحيث ترسخت بعض مظاهر الممارسة الديمقراطية التي أقرها كل من دستور 1998 و1996، والتي يمكن يذُكر من مظاهرها(23) مبدأ فصل السلطات، استقلال القضاء والاعتقال، الانتخابات و التداول على السلطة، إذ شهدت الجزائر العديد من الانتخابات في فترات مختلفة، و ذلك لتكريس المسار الديمقراطي منذ إعلان دستور 23 فبراير1989،في 12 جون 1990 دخلت الجزائر في مرحلة انتخابية محلية جديدة، حيت تعتبر أول انتخابات محلية تعددية منذ الاستقلال، هذه التعددية التي من سماتها العميقة السماح للمواطنين بالتعبير عن انتماءاتهم السياسية بكل حرية و ديمقراطية، لكن سرعان ما تم إجهاض مبكر لهذه الممارسة، بعد إلغاء العسكريين لنتائج هذه الانتخابات التي انتصرت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،فقاطعت الانتخابات ودخلت في فترة صراع مسلح أنتهى بحرب أهلية أنهكت الداخل الجزائري، ولقد سعت معظم الأحزاب الإسلامية منذ العام 1995، إلى النأي بنفسها عن التيارات المتشدّدة للحرب الأهلية، وتبنّت استراتيجية تقوم على المشاركة، وعقب هزيمة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الحرب الأهلية الجزائرية في التسعينيات، اندمجت تلك الأحزاب من جديد في المشهد السياسي، وعلى العموم فشلت الأحزاب الإسلامية الجزائرية في دعم عملية المشاركة السياسية لكونها قسم منها يرفض المُشاركة في الانتخابات مهما كانت نزاهتها مما يحول دون تقدم الدولة الجزائرية، حيث تراجع التيار الإسلامي في المشهد

السياسي الجزائري في ظل غياب التوافق على الأقل إلى حد الساعة فبراير 2015 خلّفته ممارساتهم التي اتسمت بالكثير من اللاعقلانية في المعارضة، وغياب الرؤية الاستراتيجية في المشاركة السياسية التي أدت إلى خسرانهم الكثير من المواقع داخل المجتمع ، وكان الحل الذي اختاره القيادة السياسية الجزائرية هو حظر تيار الإسلام الراديكالي المتشدد الذي يرفض شرعية السلطة الحقيقية، وعمل على تعزيز تواجد الأحزاب الإسلامية المعتدلة بمنحها مناصب وزارية ونواب أو رؤساء البلديات. وبالنسبة لباقي الأحزاب السياسية المعتدلة، فقد عرفت الجزائر بعد دستور 1989، ظهور أكثر من خمسين تنظيماً حزبياً، بمنطلقات فكرية وإيديولوجية مختلفة، وكان منها جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحرية التجمع المجتمع المدني السياسية حرية الصحافة والتعبير، لكن هذه المظاهر ظلت حسب الدارسين جامدة و صورية ، حيث لم تكن عملية التحول الديمقراطي التي شرعت بها الجزائر منذ إقرار دستور شباط/ فبراير 1989، عملية سهلة أو يسيرة و إنما تخللها الكثير من العقبات التي أثرت في مجمل عملية التحول الديمقراطي،وجعلت كثيرين يشككون بإمكانية نجاحها، وإذا رجعنا إلى تقييم التجربة الديمقراطية الجزائرية على ضوء مؤشرات الحكم الراشد والتسيير الإداري الجيد، نجد أن الجزائر كانت ومازالت تعاني الكثير من النقائص على هذا المستوى ، ومن أجل المعرفة العملية لعلاقة تخلف البيئة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية بعجز بناء الحكم الراشد للإدارة المحلية في الجزائر، يمكن مقاربة الموضوع من خلال التطرق إلى خصائص الحكم السيئ أو غير الصالح ،وهذا حتى يسهل علينا معرفة أسباب استمرارية العجز في التوصل إلى عمل تنموي إداري شامل في الجزائر، هذه الخصائص تتمثل في:

1-الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.

2-الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني ولديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.

3-الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها، ووجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعملية صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

4 -الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

ولقد بينت دراسة البنك الدولي وتقرير التنمية الإنسانية العربية وبناءً على هذه الخصوصيات التي يثبت واقع المجتمعات المستضعفة صحتها، فإنه لا يصعب على من يراقب العمل التنموي الإداري في الجزائر أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ الاستقلال 1962 إلى اليوم في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح، ومدى تخلف نسقها السياسي والإداري و عجزه في مواجهة الضغوطات الإنمائية، وفي تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب ،على هذا الأساس، و في محاولة لرسم إطار واضح و محدد حول خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية، يمكن القول إن جميع هذه الخصوصيات ترتبط أساسا بمشكلة التخلف السياسي والإداري، وبطيء عملية المشاركة الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى وضع حدود للقوة والنفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية كالمجالس الشعبية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني. وفي الوقت الراهن يمكن تحديد وضعية أو حالة عملية التنمية المستدامة بجوانبها المختلفة في الجزائر في ظل آليات الحكم الرشيد من خلال عدة مؤشرات تأخذ مناحي مختلفة تعكس كلا منها حالة مغايرة للأخرى تحدد بنفس الوقت مستقبل التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد في الجزائر.

المنحى الأول: احتمال فشل مسارات التنمية المستدامة نتيجة فشل تطبيق آليات الحكم الراشد:

إن هذا يعني دخول الجزائر في نفق مظلم من الأزمات والصراعات المتتالية والمتباينة وفي شتى المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك بالأساس إلى غياب العديد من مؤشرات التنمية من جهة وآليات تطبيق الحكم الرشيد من جهة ثانية، وترسم مع هذا المشهد المؤشرات الآتية:

أولاً: المؤشرات السياسية ويتمثل بعضها في:

1- العمل بقانون الطوارئ لمدة طويلة من تاريخ الجزائر، وما ترتب عليه من خرق للحريات كحق التجمع، والتضييق على حرية التعبير والرأي وغيرها، ودخول الجزائر في دوامة للاستقرار السياسي، إذ شهدت تاريخ الجزائر أربعة رؤساء وتسعة رؤساء حكومات ما بين عامي1992 و2003 خصوصاً، ومئات الوزراء منهم من أعفي بعد أشهر فقط من تعيينه ولم يتم رفع حالة الطوارئ حتى صدور القرار رقم 01-11 فبراير 2011، مما أثر على التنمية عموماً سلباً ، حيث إنها تقتضي حالة من الاستقرار السياسي، وإعطاء السيادة للشعب في إطار من الشفافية والديمقراطية(24).

2-شيوع ظاهرة هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، إذ يتمتع الرئيس الجزائري بصلاحيات واسعة، إذ يرى الباحث الهادي شلبي أنه إضافة إلى تعيين الرئيس ثلث مناصب عضوية مجلس الأمة تمتد صلاحياته لتشمل الأحزاب السياسية في إطار "صفقة سياسية "بينها وبين الرئيس الأمر الذي يسلبها لمشروعها الديمقراطي، طبعا هذا ما يتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات كمطلب جوهري لإرساء دعائم الحكم الراشد(25).

3-تبعية المجتمع المدني وعدم استقلاليته، إضافة إلى احتكار الدولة لوسائل الإعلام الثقيلة، وعدم فصح المجال لظهور مجتمع مدني مستقل نسبيا عن السلطة العمومية وأحزاب المعارضة السياسية، على أساس أن من متطلبات التنمية تقتضي مسؤولية المجتمع المدني في "تلحيم" العلاقة بين القمة والقاعدة، ومنبر إعلامي حر ومستقل بعيدا عن ضغوطات النخب الحاكمة(26).

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية: ويتمثل أغلبها في:

1-تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله، إذ شكلت قضية الخليفة نقطة سوداء في القطاع الاقتصادي مازالت أثاره حتى اليوم، ولعل ما يفسر ذلك هو ضعف آلية الرقابة المالية وقلة الإجراءات الردعية والعقابية من جهة، وتفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية والزبونية الأمر الذي أدى إلى تصاعد منحنى الاختلاسات في شتى القطاعات الخاصة والعامة من جهة ثانية(27).

2-ضعف غياب منظومة بنكية مالية قوية وفعالة ومتوازنة، تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية(28)، الأمر الذي يعود بالفائدة على حركية القطاع الاقتصادي ويخفف من مظاهر البطالة التي أصبحت تمثل شبح مخيف خاصة للفئة الشابة التي تمثل نسبة 75 بالمئة من الشعب، وآثارها السلبية على مختلف المستويات:

- تفاقمالفقر إذ إن ربع سكان الجزائر يندرجون تحت خط الفقر رغم أرباح عائدات النفط(29).
- عجز المؤسسات العمومية وتسريح العمال فلرتفعت نسبة البطالة إلى 10.8% في عام 2014 (30).
- انتشار ظاهرة العمل المؤقت وغير المهيكل: وذلك على حساب العمل الدائم، و بلغ عدد العمال المؤقتين أو الموسميين أكثر من مليون و300 ألف عامل، في حين يقدر عدد العمال غير المصرح بهم لهيئات الضمان الاجتماعي مليون و500 ألف عامل وفقا لتقري المركزية النقابية في عام 2010على سبيل المثال ، وقد تسبب ذلك في تفاقم الإضرابات العمالية وكثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من المناطق على غرار ولايات بومرداس والشلف ورقلة، وهذا ما يعتبر ضربا في الصميم لمسارات التنمية في البلاد.

– الاعتماد على عائدات النفط: ضعف الاستثمارات خارج قطاع المحروقات الذي يمثل نسبة 90 بالمئة، مما يجعل الاقتصاد الجزائري ريعياً أحاديا، مما قد يدخل اقتصاد البلاد يعيش على تقلبات السوق البترولية والانعكاسات المترتبة عن ذلك، ليصنف على أنه "اقتصاد اختلالات وليس اقتصاد توازنات" حسب خبراء الاقتصاد، ففي سنة 2005 وصل متوسط سعر البرميل حدود 50 دولار، والملاحظ أن من واقع هذه الإجراءات وفي إطار الحكم الراشد تؤكد أن سعر البترول خاضع لهزات وتغيرات موسمية ناجمة بالأساس عن مناطق التوتر في العالم، مما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة المقاربة المالية المؤثرة على التوازنات المالية للبلاد(31).

المنحى الثاني: احتمال نجاح مسارات التنمية المستدامة نتيجة فعالية تطبيق آليات الحكم الراشد:

يعني تمكّن الجزائر من تذليل العقبات ومواجهة مختلف التحديات داخلية كانت أو خارجية، وفتح بوابة التنمية المستدامة على مصراعيها بفتح ورشات الإصلاح والتحديث عن طريق الأخذ بتطبيق متطلبات وآليات الحكم الراشد، وترسم معالم هذا المشهد المؤشرات الآتية:

أولاً: المؤشرات السياسة: انطلاقا من مقولة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:" لا يمكن إقامة الحكم الراشد من دون دولة القانون من دون ديمقراطية حقيقية من دون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم رشيد إطلاقا من دون رقابة شعبية"، ويمكن تحليل ذلك وفقا النقاط الآتية التي تحققت فعلياً:

_حاول أبو تفليقة مند اعتلائه سدة الحكم في أبريل 1999 من خلال الحكم الراشد إعطاء صبغة مدنية للحكم تمهّد لعودة المؤسسة العسكرية إلى دورها الطبيعي المحدد في قوانين الجمهورية وإصلاح هياكل الدولة، انطلاقا من معالجة ومواجهة مظاهر العنف بتطبيق قانون الوئام المدني في 1999 وميثاق المصالحة الوطنية.

_خلق ديناميكية جديدة على المستوى السياسي والمجتمعي من خلال فتح ورشات وتنظيم ندوات مفتوحة على قضايا ا لمجتمع والتي كان التداول فيها يعتبر من الطابوهات كقانون الأسرة، وهذا ما يعزز مسألة حرية الرأي والتعبير بوصفها مؤشرات أساسية للحكم الراشد ومسارات لا بد منها لتحقيق التنمية الشاملة.

_ نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة على الرغم ما يشوبها من غموض وتناقض في بعض الممارسات.

_تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة، بأطر وآليات مؤسساتية سياسية.

_التبلور التدريجي لانتشار وتعميق الثقافة المدنية ا لتي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي واقتسام السلطة التنفيذية خاصة بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية والفكرية وتكريس مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.

_الانتشار الواسع للصحافة الخاصة بمختلف اتجاهاتها الفكرية واتجاه الكثير منها نحو الاحترافية، هذا على الرغم من محدودية هامش حريتها وبعض التجاوزات الصادرة عنها، إلا أنها تمثل مؤشر ايجابي نحو تفعيل الحراك الاجتماعي والسياسي للبلاد خاصة إذا فسح لها المجال أكثر في إطار متطلبات الحكم الراشد القائمة على حرية الرأي والتعبير للمساهمة في مسارات تنمية البلاد والعباد.

_ التأكيد على أهمية دور المواطنين في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد وترسيخها عبر مؤسسات العمل المدني التي تستطيع في مختلف المجتمعات أن تدّعم السلطة في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد من خلال تنفيذ حملات توعية مستمرة للمواطنين من خلال التأكيد على أهمية تعزيز التربية المدنية لتكوين المجتمع على أساس صحيح يسعي إلى التطوير والمشاركة الفعّالة في المجتمع والذي يتم عبر رفع نسبة التثقيف والمعرفة بالمجال السياسي والاجتماعي، وتجديد في أنماط

العلاقات والتفاعلات، وترسيخ ثقافة التسامح والتفاهم ونبذ العنف، وترسيخ فكرة احترام القانون وحقوق الأفراد، وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد من خلال حق الأفراد في المساءلة والمحاسبة وترسيخ مفهوم الشفافية في الدولة والمجتمع.

_ احترام مبدأ التداول على السلطة بفصح المجال أمام جميع القوى السياسية والمعارضة منها تحديدا للتنافس على السلطة بطرق سلمية، في سياق تعددية سياسية وانتخابات دورية تمثيلية نزيهة وشفافة(32).

كما أنه من المؤشرات الايجابية بتطبيق آليات الحكم الراشد وتحقيق تنمية سياسية كمرحلة ضرورية لتنمية شاملة ومتوازنة، هو إقرار جميع الأحزاب السياسية على اختلاف أطيافها لأهمية المصالحة الوطنية انطلاقا من المبادئ التالية:

_احترام الدستور والثوابت الوطنية وحقوق الإنسان، ورفض وإدانة اللجوء إلى العنف للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها، وتدعيم مبدأ الانتخابات النزيهة، وحرية التعبير والتنظيم المكفولتين دستوريا.

_ تشجيع ودعم نشوء وتطور قوى المجتمع المدني واستقلاليته عن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية(33).

أولاً: المؤشرات الاقتصادية:

تملك الجزائر بعيداً عن لغة الأرقام العديد من الامتيازات التي لا تتوفر في العديد من الدول بما فيها بعض الدول المتقدمة، هذا إذا أشرنا إلى الراحة المالية التي مازالت تعيشها الجزائر تقريبا مند عقد من الزمن، والتي ترجع بالأساس إلى عائدات البترول رغم التراوح في أسعاره، استطاعت الجزائر من خلاله تحقيق العديد من الانجازات منها(34):

_استطاعت الجزائر خلال السنوات الماضية الاحتفاظ بمستوى مديونية متدنٍّ نتيجة عاملين: الأول: الإجراءات القانونية التي تمنع اللجوء إلى الاستدانة سواء للهيئات أو المؤسسات، والثاني يتعلق بالوفرة المالية والسيولة لدى المؤسسات والخزينة، نتيجة الارتفاع المحسوس للإيرادات مع زيادة أسعار النفط.

_توسيع حجم الاستثمارات عن طريق فتح مشاريع ضخمة في جميع القطاعات مثل قطاعات التعليم العالي، التربية، القضاء والتكوين المهني.

كما تؤكد العديد من الدراسات إلى أن الجزائر تملك إمكانات بشرية ومادية هائلة تمكنها من تجاوز أزمتها الاقتصادية، وهذا إذا عرفت كيف تستغلها تلك الإمكانات استغلالاً عقلانياً في إطار وضع استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف منها على سبيل المثال الهياكل الاقتصادية المتنوعة، والموقع الجيوسياسية المتميز وهذا متوقف على الربط بين آليات التنمية المستدامة والحكم الرشيد معاً.

المنحى الثالث: احتمال التأرجح بين الفشل والنجاح لمسارات التنمية المستدامة وتطبيق لآليات الحكم الراشد:

ويعتبر هذا المشهد الأقرب إلى الواقع السياسي الجزائري الحالي على الأقل على المستويين القريب والمتوسط، وذلك انطلاقا من المؤشرات الايجابية السالفة الذكر التي تمثل عوامل للنجاح، هذا طبعا إذ ما تم إثراؤها وتدعيمها أي عدم التراجع على المكتسبات التي تم تحقيقها لحد الآن، أما عوامل الفشل أو بالأصح التعثر، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره في المشهد الأول، فهناك العديد من العقبات والعراقيل السياسية والسوسيو نفسية أو ما تسمى عند عالم السياسة بالعوامل الشخصية لصناع القرار ورجال السياسة. تحول دون الدفع بحركية العمل التنموي الشامل والمتوازن، ويمكن تحديدها في مقاربتين أساسيتين هما(35):

المقاربة السلطوية: تتعلق أساسا بالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها رئاسة الجمهورية، مما يجعلها محل أطماع كل من يرغب في ممارسة الحكم فعلا، وهو ما يقلل من شأن المعارضة السياسي ة والعملية الانتخابية وباقي المؤسسات في عيون الناخبين والمنتخبين، فانتخابات تشريعية نزيهة مع رئاسات مزورة لن تؤدي إلى نظام سياسي مستقر.

وأنه على الرغم من التعديلات الدستورية إلا أن الممارسة الميدانية مازالت لم تكرس تلك التعديلات على أرض الواقع، وهو ما أكده الدكتور محمود المجدوب" أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، هذا حتى وإن كان تأثيره الجماهيري منعدم"، وفي سياق ذلك لا بد أن تتخلص النخب الحاكمة من "الوصاية الأبوية" أو كما سماها الباحث بالعصبية الخلدونية، وذلك بفتح المجال السياسي للتداول على السلطة لكل القوى السياسية التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية بعيدا عن مختلف أشكال الإقصاء والاحتواء، على أساس أن التداول السلمي على السلطة آلية أساسية لتوطين الحكم الراشد وقاعدة ضرورية لبناء المشروع التنموي وتفعيله ، فعلى حد تعبير المفكر حسن حنفي "التداول الحقيقي هو تداول أجيال وأفكار وليس وسيلة تستخدمها النخب الحاكمة لإعادة إنتاج نفسها بنفسها".

المقاربة الحزبية: وتتعلق هي الأخر ى بطبيعة بنية الأحزاب السياسية عامة والمعارضة خاصة، فعلى الرغم من التنوع الفكر ي والثراء الإيديولوجي للأحزاب في الجزائر (الوطني الإسلامي_ العلماني) إلا أنها تعاني العديد من المشاكل تحول دون أن تكون بديلا حقيقيا للنخب الحاكمة ، وهو ما أكده المفكر عبد الإله بلقزيز بقوله(36):" من المؤسف أن المعارضة السياسية هي من جنس النوع التي تقيم الدليل على عجزها أن تكون البديل التاريخي للسلطة القائمة، أي نمط المعارضة التي تعيش حالة مزمنة من الأزمة وال تراجع، ولا يتعلق الأمر هنا بالمعارضة اليسارية والوطنية والديمقراطية التي هيمنت في عقود سابقة فقط، بل هو يتعلق أيضا بالمعارضة الإسلامية" وهذا من منطلق أن دور المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية هو صون الحياة السياسية من الاضطرابات ومدّها بأسباب الاستقرار، فهي إذن قوة توازن في المجال السياسي بوصفه مجالا عموميا، وليست عبئا على السلطة أو مصدر إزعاج لاستقرارها كما تنظر لها دول الجنوب ومنها الجزائر ولعل أبرز المشاكل التي تعاني منها المعارضة الجزائرية هي ممارسة السياسة بدون مشروع أو برنامج سياسي حقيقي فقدانها للدعم الشعبي والجماهيري_ بناء تنظيمي هش يفتقد لأبجديات العمل الديمقراطي خاصة التداول القيادي على رأس الحزب.

الاستنتاجات والتوصيات:

أصبحت مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة حتمية من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا عبر إصلاح سياسي يشمل إعادة هيكلة نظم الحكم بشكل يتوفر فيه المناخ المناسب لدمج عناصر قوة الدول العربية وتضافر الجهود حتى يتم الوصول إلى قيادة قوامها بالدرجة الأولى الكفاءة والفعالية ليكون القرارات السياسية الفعالة هي المخرج السياسي الطبيعي وهنا تبرز مسألة ربط أي عملية تستهدف التنمية بحكم مقتدر إدارياً وسياسياً يعول عليه بالنسبة لباقي المخرجات كالجانب الاقتصادي الاجتماعي التي ستصب في بوتقة خدمة تطور الدول وتطورها في كافة المجالات ، فحتى الآن ماتزال ثروات العربية تستغل في جلب العملة الصعبة الغير متجددة ، مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات عبر تقنين العلاقة المتلازمة الطبيعة بينهما وبين الحكم الرشيد مما يوضح أهميته كحل سياسي قد لا تستقيم أي عملية إصلاح بدونه في البلدان العربية.

1-استنتجنا سابقا أن هناك علاقة تلازم ين الحكم الراشد و التنمية المستدامة، فالقاعدة بالنسبة لهذه العلاقة أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة من دون تطبيق آليات الحكم الراشد، فالطريقة المناسبة أمام الدول المغاربية إذا هي ضرورة التحكم في وضع آليات مناسبة لتطبيق الحكم الراشد، حتى تضمن تأمين الطريق لتحقيق تنمية مستدامة متكاملة، لأن الحكم الراشد بما يتضمن عليه من إصلاحات إدارية و كذلك تأمين بيئة فعالة للتواصل بين المواطنين و السلطة، سيساعد من دون شك على زيادة الرفاهية و الازدهار بالنسبة للمواطنين، و من ثم أمن هؤلاء الأفراد و زيادة استقرارهم وفق منظور الأمن الإنساني.

2 -يظهر من خلال المتطلبات لإرساء آليات الحكم الرشيد تلاؤمها مع طبيعة النظم السياسية الديمقراطية التي يكون فيها للشعب دور محوري ويخضع فيها الإجراءات والأ

أعمال لرقابة شعبية وحتى الحكومات يتم مساءلتها.

3 – للموارد تعكس المؤشرات رغبة الجزائر القوية في المضي قدماً نحو استراتيجية التنمية المستدامة إلا ان الرغبة غير كافية وإنما القدرة علة تطبيق المخطط، لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسالة منها الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية، وتكثيف سياسات الوعي البيئي، ومحاولة سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياته مع الواقع المطروح، كما إن مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ليس مرتبط ارتباط مباشراً بآليات ومؤشرات الحكم الراشد بقدر ما هو مرتبط أولاً بذهنية النخب الحاكمة من جهة، وتحسين الأداء السياسي للأحزاب عامة والمعارضة خاصة ضمن سياق تفعيل جهود الأطراف غير الرسمية خاصة مؤسسات المجتمع المدني، على أساس أن محاولة تطبيق آليات الحكم الراشد في سبيل تفعيل مسارات التنمية المستدامة تقع المسؤولية الأولى على عاتق النخب الحاكمة، لكن قبل تجسيدها على أرض الواقع لا بد من تجسيد أفكار الحكم الراشد والتنمية في أذهان النخب الحاكمة أولا وقبل كل شيء، فالتنمية الميدانية تقتضي تنمية ذهنية بالأساس كأولوية لتذليل العقبات والموانع التي تحول دون تنمية فعالة مستدامة قائمة على بالاعتماد على آليات الحكم الرشيد .

المراجع:

1- عمراني، كربوسة،"الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، نقلا عن موقع:
HTTP://WWW.UNIV-CHLEF.DZ/SEMINAIRES/SEMINAIRES_2008/DICEMBRE_2008/COM_DIC_2008_27.PDF

2-الأخضر، عزي وجلطي غالم، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: HTTP://WWW.ULUMINSANIA.COM

3- كريم ،حسن ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص97 .

4- JAMES ROSENAU, GLOBALIZATION AND GOVERNANCE. GOVERNANCE. BLESK FOR SUSLSBUTION, IN SITE: HTTP://WWW.FES.SLE/APG/ONLINE.2003/ ARTRO.SENAU.PDF

5- كريم، حسن، مرجع سبق ذكره، ص97.

6- درغوم ،أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية–،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ..... ، جوان 2008- 2009)، ص97 .

7- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص20.

8- بومدين، طاشمة،" الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، نقلا عن:
HTTP://SCIENCESJURIDIQUES.AHLAMONTADA.NET/MONTADA-F23/TOPIC-T197.HTM
9 - ميلاط ،عبد الحفيظ ،" الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي"، نقلا عن:
HTTP://SCIENCESJURIDIQUES.AHLAMONTADA.NET/MONTADA-F4/TOPIC-T1108.HTM
10-مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص20.
11 -مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 21.
12 -المرجع نفسه، ص 21.
13 -المرجع نفسه، ص22.
14 -المرجع نفسه، ص23
15-الشيخ، محمد صالح ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة، ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 94.
16- المرجع السابق نفسه، ص95
17- المرجع نفسه، ص 96
18-الأسعد، محمد مصطفى، "التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص 22.
19-الأخضر، عزي وغالم جلطي، "التنمية البشرية للحكم الراشد"، ص 8
20-مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 31.
21 -المرجع نفسه، ص 31.
22-القصمي، عبد الغفار رشاد ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ط 2، مكتبة الآداب، القاهرة، 2006، ص 108.
23- بومدين، طاشمة ، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر "، نقلا عن:
HTTP://SCIENCESJURIDIQUES.AHLAMONTADA.NET/MONTADA-F23/TOPIC-T197.HTM
24- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، تقرير صادر في تشرين الأول/أكتوبر 2011 ، وعنوانه «الجزائر: استقلال ونزاهة النظام القانوني ». متوفر بالفرنسية على الرابط التالي:
HTTP://WWW.EUROMEDRIGHTS.ORG/FILES/RAPPORT_IND__PENDANCE_JUSTICE_ALG__RIE_EN_784351410
25-بن أحمد نادية، تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989-لغاية الان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، للسنة الجامعة ،2012 -2013، ص 116
26- بياضي، محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر : جامعة بسكرة ، للعام الدراسي ، 211 - 2012، ص 74
27- قوريش ، نصيرة ،التنمية البشرية في الجزائر وأفاقها في ظل برنامج التنمية 2010 - 2014 ، جامعة الشلف الجزائرية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، متاح على الموقع الكتروني :
HTTP//:139.194 .78.233/PHOTOS/GOV/PROVAR>PDF

28– حنان العرق ،سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر منذ 1989، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، للسنة الجامعية ،2004 – 2005 ، ص 52

29– شرابي عبد العزيز ،تحليل وقياس الفقر في الجزائر ، الجزائر : جامعة قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية ، للسنة الدراسية 2008 –2009،ص28

30–أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 26–27 أفريل 2009، ص3

31– نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص 90

32–قيره إسماعيل(وآخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002الطبعة الأولى، ص 313

33–المرجع السابق، ص314.

34–المرجع السابق، ص241.

35–على الدين هلال، المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد، الأردن: مؤسسة عبد الحميد تومان، 1999الطبعة الأولى، ص57.

36– بلقزيز عبد الإله(وآخرون)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2001، ص13.